**المحاضرة الثامنة**

## مفهوم وأنواع الوديعة المصرفية

### أولا: مفهوم الوديعة المصرفية

هي المبلغ المصرح به بأية عملة كانت مودعة لدى منشآت المالية والمصرفية والواجبة الدفع أو التأدية عند الطلب أو بعد اشعار في تاريخ استحقاق معين، وهنالك بعض المبالغ التي يجب ايداعها في المصارف الا أنها لا تدخل ضمن مفهوم الودائع وتتمثل في:

1. المبالغ المودعة بالعملة المحلية لقاء فتح الاعتمادات المستندية.
2. المبالغ المودعة لقاء اصدار الكفالات المصرفية.
3. المبالغ المودعة بالعملات الأجنبية في المصارف المحلية كغطاء للاعتمادات المفتوحة.

و تمثل الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري، وهي شريان الحياة في المصرف التجاري، لأنها أهم مصدر للأموال فيه، كما أن المصارف التجارية تؤدي خدمة للاقتصاد القومي بقبولها الودائع نظرا لما يؤدي ذلك من تسهيل لعمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري، وتشجيع للادخار، واستخدام للأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة.

### ثانيا: أنواع الودائع المصرفية

يمكن أن تقسم الودائع المصرفية الى أنواع مختلفة حسب الأسس التالية:

1. على أساس الأجل(المدى الزمني) وتنقسم الى:

أ. الودائع الجارية (تحت الطلب): وهي الودائع التي يتم سحبها بموجب صكوك و يحق لصاحبها أن يسحبها في أي وقت وبدون انذار مسبق كما يحق لحامل الصك أو الشخص الساحب أن يقدم الصك ويدفع المصرف له قيمة المبلغ المثبت في الصك من أصل الوديعة بعد اتمام عملية تدقيق الصرف.

ب. ودائع التوفير: وهي الودائع التي يتم التعامل بها من حيث السحب والايداع بموجب دفتر خاص وتمنح المصارف فوائد محددة على هذا النوع من الودائع وغالبا ما يطلق عليها الودائع الادخارية.

ج. الودائع الثابتة: وسميت بالثابتة لأنه عند ايداعها بالمصرف أنما يتفق على موعد محدد لا يحق للزبون أن يسحب جزء منها أو معظمها الا بعد مرور الفترة المتفق عليها وتمنح المصارف عليها فوائد على ودائع التوفير وفي بعض الحالات تسمح المصارف بسحب هذه الوديعة أو جزء منها و لكن بشرط أن لا تدفع فائدة على الفترة الماضية ويدخل هذا النوع ضمن اطار الودائع الادخارية.

وتعد الودائع الجارية أكبر تكلفة ادارية من بقية الأنواع الأخرى وذلك نتيجة لزيادة عمليات السحب والايداع المتكرر لهذه الودائع وما يتطلبه ذلك من مستلزمات ادارية وكادر اداري ومحاسبي في حين تعتبر الودائع الثابتة أقل تكلفة لأنها لا تسحب الا في فترة الاتفاق بين الزبون والمصرف.

2. على أساس الملكية وتقسم الى:

أ. ودائع أهلية والتي تعود ملكيتها الى الجمهور والشركات الأهلية.

ب. ودائع حكومية تعود ملكيتها الى المنشآت والدوائر والمؤسسات الحكومية المختلفة.

ج. الودائع المختلطة وتعود ملكيتها الى منشآت القطاع المختلط.

3. على أساس مصدر الودائع تقسم الى:

أ. الودائع الأولية: وهي تلك الودائع التي يتم ايداعها لأول مرة من قبل الجمهور أو المنشآت في المصارف.

ب. الودائع المشتقة: وهي تلك الودائع التي تخلق أو تشتق من الوديعة الأولية بعد أنيتم منح جزء منها على شكل قروض.

4. على أساس النشاط الاقتصادي للمودعين:

ان النشاط الاقتصادي للمودعين له أثر على تطوير الودائع لدى المصارف خاصة من حيث حجم الودائع و حركة الإيداع والسحب لذلك يمكن تصنيفها وفقا لما يلي:

أ. ودائع المؤسسات التجارية

تتماشى حركة الودائع بالنسبة لهذا البند وفقا لطبيعة النشاط التجاري وما يتصف به من استقرار أو تقلب لذلك ينبغي دراسة ظروف و أوضاع المؤسسات التجارية وودائعها وبالتالي وضع السياسات التي تتلاءم وظروف هذه الودائع.

ب. ودائع المؤسسات الصناعية

يرتبط السحب والايداع بالنسبة لهذه الفئة بالدورة الانتاجية، وتتزايد مسحوبات التمويل للمشتريات من المواد الخام ومستلزمات الانتاج ودفع الأجور والمرتبات في بعض الأحيان بسبب عمليات التجديد والتوسيع وأداء التوزيعات النقدية ويتطلب ذلك الأخذ بالسياسة القائمة على أساس دراسة سلوك هذا النوع من الودائع.

ج. ودائع المؤسسات الفلاحية

تتأثر هذه الودائع بموسم الزراعة حيث تقل مع بداية موسم الزراعة ثم تتزايد الودائع مع بيع المحاصيل، وقد يحدث سحب منتظم وموسمي للأفراد الزراع لمواجهة النفقات الشخصية التي ترتبط ببداية الموسم.

د. ودائع المؤسسات الخدمية

وهي الخاصة بودائع الفنادق ومؤسسات النقل والسياحة، وبخلاف المسحوبات العادية لأداء الأنشطة فقد تحتاج تلك المؤسسات الى مبالغ كبيرة لعمليات التجديد والتوسع ولذلك يجب أخذ هذه العناصر في الاعتبار عند رسم سياسة الدولة واستثمار الودائع بالنسبة لهذه الفئة.